أوضاع طرابلس الغرب الاقتصادية في نهاية العهد القرمانلي

أحميدة سالم

ملخص

كان ارتباط الحكم القرمانلي بالعامل الاقتصادي الذي لعب دوراً بارزاً في استمرارية السلطة وتأثيره على أدواتها في إدارة القوة العسكرية ، فكانت العلاقة المتبادلة بين الأهالي والأسرة الحاكمة من أهم مرتكزات بقاء الحكم خاصة في أواخر عهده، لكن حدث اختلال في تلك العلاقة بين الطرفين وذلك بسبب كثرة الضرائب والرسوم التي فرضت على السكان من قبل الحكام،لإيجاد بدائل عن الموارد المالية لبناء السلطة واستمرارية حكمها، وفي سبيل ذلك استعملت كل الطرق والوسائل الكفيلة لاستحصال المداخيل خاصةً بعد ضعف التجارة الخارجية والداخلية وتقلص موارد الهجمات البحرية على السفن الأوربية بسبب الضغوط الدولية على تلك العمليات.

غير أن الاستفادة من تلك الموارد لم يكن بالمستوى الذي تتطلبه الأوضاع الاقتصادية في الايالة نظراً للرؤية السياسية غير الجادة التي كانت تنتهجها السلطات في إظهار الأداء السياسي والعسكري على المستويين الداخلي والخارجي، إضافة إلى استمرارها في اتباع سياسة الإسراف والتبذير حتى في سنوات الضعف الاقتصادي وتراكم الديون الخارجية.

كان ذلك تزامناً مع إهمال كبير من قبل الولاة على تطوير الايالة اقتصاديا ، ومحاولة إيجاد تنمية فاعلة للأنشطة الاقتصادية المختلفة كالتجارة والصناعة وغيرها، والتي كان من الممكن لو تم الاهتمام بها أن تعطي للسلطات الانتعاش الاقتصادي، وهذا ما لم تقم به.

Economic Situations o Tripoli at the End of Alkermanli reign

Ahmeda Salem

Abstract

The link between Alkermanli authority and economy played a permanent role in the continuity of authority power and its impact on military power management tools, the interrelationship between people and the ruling family was the main factor of ruling stability specially at the end of this reign, but due to many taxes and duties imposed on people imbalanced the relationship between parties.

As the authority tried to find alternative financial solutions for income using all methods specially after weakness of external and internal trade and shrinkage resources of marine attacks on European vessels after international pressure on those operations.

However, the use of these resources was not at the level required for economic condition in Ayalah due to bad political vision which reviewed on political and military performance both internally and externally, in addition to its continuing policy of extravagance and waste income even in economic weakness years and external debt overhang.

It coincided with governors neglect to develop Alaylah economically and try to find effective development of different economic activities such as trade and industry and others which was possible to recover economy, but this is not done.

خضعت طرابلس الغرب (ليبيا حالياً)، للحكم العثماني مـابين 1551 -1912م وقسمت هذه الفترة الزمنية التي تجاوزت ثلاثة قرون ونصف إلـى ثلاثـة أقـسام - وفقاً للتطورات السياسية - وشكلت العلاقة مع الدولة العثمانية، فمنذ عام 1551م - الذي يمثل بداية السيطرة العثمانية وحتى العام 1711م- سميت هذه الحقبة التـي امتدت 160عاماً بالعهد العثماني الأول، وتميزت بسيطرة الانكشارية على الـسلطة وفرض ضرائب متعددة على الناس، الأمر الذي أدى إلى قيام عدة انتفاضات ضـد الحكم العثماني فكان التوتر السياسي، وتعدد مراكـز القـرار، وتـدني الأوضـاع الاقتصادية وتباطؤ نمو قوى الإنتاج من أهم سمات هذه الفترة، لـيس فـي إيالـة طرابلس فحسب بل على مستوى الدولة العثمانية التي أصبحت تعاني مـن الهـرم المبكر على الأصعدة كافة، وكان ذلك إيذاناً بظهور الأسرة القرمانلية على الـساحة السياسية - في نهاية هذه الحقبة - في طرابلس الغرب، التـي اسـتمر حكمهـا لطرابلس من عـام 1711 إلى 1835.

اعتمد القرمانليون في تمويل الخزانة بالدرجة الأولى على جباية الضرائب من الأهالي، أو تلك التي كانت تفرض على السفن التجاريـة التـي تمـر بـالموانئ الليبية(1)؛ ذلك لأن طرابلس تعد بالنسبة لأوربا بوابة أساسية ومخزوناً تتدفق منـه السلع الأفريقية إلى أوربا بحكم ما يتمركز بها من خطوط مواصلات تجارية بمـا كانت تسمى بطرق تجارة القوافل ، فضلاً عن أنها من أهم المواني التي تقع علـى البحر المتوسط والأقرب إلى أوربا(2) ، ففي بداية عهد يوسف باشـا (1798م - 1832م) نعمت البلاد بشيء من الاستقرار والانفتاح الاقتصادي، ونشطت العلاقات بين طرابلس والشواطئ الأوربية، نتيجة لاهتمامه بالوضع العمراني وتشييد بعـض المباني وترميم بعض الحصون، وتوجيه اهتمامه نحو تحسين وإعادة تنظيم البحرية التي كانت تشكل المورد الرئيس، سواء تلك التي تأتى من الغنائم أو تلك التي تأتى عن طريق اتفاقيات الحماية وعدم الاعتداء، ولكن لم يلبث أن تدهور هذا الوضـع (3)، بسبب الضغوط الخارجية وانقطاع الموارد المالية الكبيرة والإتاوات من الغـارات البحرية، التي أثرت تأثيراً كبيراً في قيام الحكومة القرمانلية بفـرض مزيـد مـن الضرائب والرسوم المختلفة على السكان المحليين لتـوفير احتياجـات ومطالـب القصر، واتباع مركزية متشددة في التعاملات الاقتصادية المحليـة ، ممـا ألحـق ضرراً كبيراً بالأوضاع الاقتصادية وأثر في علاقة السلطة بالأهالي، الأمر الـذي أدى في النهاية إلى قيام حركة واسعة من الرفض الشعبي لاستمرار هذه الأسرة في السلطة(4).

ساءت الأحوال الاقتصادية في أواخر حكم يوسف القرمانلي لكثـرة مـا كـان يرهق كاهل الفلاح من مختلف أنواع الضرائب، لاسيما حينما بدأ الباشـا باحتكـار

تجارة الحبوب، واضطراره في كثير من الأحيان إلى بيع المحاصيل مقدماً لتسديد ما عليه من ديون، كما شارك أفراد الأسرة في تدني هذه الأوضاع باشتراكهم في التعاملات التجارية المعتمدة على الاحتكار[5]، هذا فضلاً عن حالة الإسراف والبذخ التي كان عليها يوسف باشا في نهاية فترة حكمه، دون أن يأخذ في الاعتبار تردى الأوضاع الاقتصادية في البلاد، حيث كانت الزراعة والصناعة والتجارة تعاني حالة من الضعف والاضمحلال، ولم تكن واحدة منها بقادرة على أن تفي بحاجات الباشا المالية الكبيرة[6]، فضلاً عن أن قافلة الحجاج الكبرى التي كانت تضم آلافاً من الرجال والجمال في طريقها إلى مكة، وتمر بطرابلس منذ عهود طويلة، غيرت طريقها في أواخر حكمه وآثر الحجاج السفر بطريق البحر ، ماعدا بضع مئات الأشخاص استمروا في اتباع الطريق التقليدي[7].

وفي هذه الظروف كانت السلطة عاجزة – أيضاً– عن تقديم أية تجهيزات للجيش الذي يتكون من الكراغلة[*] وبعض السكان المحليين، ولم تكن الدولة قادرة على سد حاجة هذا الجيش من المواد الغذائية، فكان على أفراده تدبير مؤونتهم واحتياجاتهم بأنفسهم ، وغالباً ما كان هذا على حساب الأهالي الذين يمر الجيش بأراضيهم، الأمر الذي أرهق الأهالي وسبب لهم الضنك[8]وأدى ذلك إلى خلق حالة من عدم الرضى، بل السخط وإعلان العصيان ضد الحكم القائم ، فقد شلت الأزمة المالية تفكيره لدرجة لم يعد في وسعه القيام بأي عمل من شأنه إصلاح الحالة الاقتصادية، وتحول من حاكم يدير أمور البلاد إلى حاكم منغمس في ملذاته وشهواته[9].

وبسبب الضغوط الأوربية على يوسف باشا عقد اتفاقية مع فرنسا في عام 1816م ، والتي أقر فيها – فضلاً عن تقديم الاعتذار لفرنسا – التنازل لها بصفة تامة ونهائية بالنسبة له ولمن يخلفه في الحكم عن حق القيام بالهجمات البحرية على السفن التابعة للدول الكبرى، في مقابل أن تتنازل هي الأخرى عن استعمال هذا الحق تجاه السفن التجارية الطرابلسية[10]. وبذلك تحطم اقتصاد طرابلس تقريبا بنهاية الغارات البحرية، وتلا ذلك محاولات تحول التجارة عبر الصحراء نحو الغرب والجنوب إلى موانئ المستعمرات الأوربية على ساحل الأطلسي[11].

وبانقطاع موارد الغارات البحرية، أصبحت الأوضاع المالية في الايالة تنذر بالكارثة، ولجأ الباشا إلى بعض الإجراءات المالية ، فركن إلى الوسيلة العاجلة للخروج من أزماته بتغيير قيمة العملة، فأعلن في مرات عديدة إلغاء العملة المتداولة ليستبدل بها عملة أكثر منها رداءة وأقل قيمة[12]ففي خلال الفترة مابين 1829–1832م تم تغيير العملة إحدى عشرة مرة، ولما كان يوسف باشا يقوم

بعمليات سحب العملة المعدنية بصورة دورية بدأ السكان يقاطعون النقد الجديد ، وفي كل مرة كان يهدد بإنزال أشد العقوبات بكل من يرفض قبول القطع الجديدة ذات النسبة النحاسية الكبيرة ، فكان التجار المسلمون الذين يرفضون قبول العملة الجديدة يتعرضون لقطع أيديهم أو أرجلهم، أما التجار اليهود فيحكم عليهم بالإعدام، وقد رفض رعايا القنصليات قبولها، بمساندة دولهم فتم إخراجهم من البلاد[13]، ونَدد قناصل الدول الأوربية في مراسلاتهم بهذا النظام الذي عرقل التجارة وأفقد الثقة بالاقتصاد المحلي[14]، ولكن الأهالي كانوا مرغمين على التعامل بها تحت التهديد بعقوبة الموت[15]، وذكر النائب الأنصاري أن يوسف باشا باع بعض قطع أسطوله الحربي، وسك مدافعها النحاسية نقوداً[16]، كما لجأ إلى الاقتراض من بعض الأجانب بفوائد باهظة لم يقدر على سدادها فأخذت بريطانيا وفرنسا – مثلاً– تهددان بأساطيلهما لاستخلاص ديون رعاياهما[17]. ولتغطية نفقات البلاط الخاصة عمد باشاوات طرابلس إلى رهن مجوهرات حريمهم ورهن سفنهم الحربية أو بيعها في محاولة لتسديد تلك الديون[18].

وتحتم على يوسف باشا في ظل هذا الوضع البحث عن مزيد من النقود، لذا فرض ضريبة على كل شجرة فاكهة أو شجرة زيتون[19]، التي كان يعتمد عليها الأهالي كثيراً، وكان هذا الإجراء سبباً لتذمر الأهالي هذا ما أوضحته مظلمة مقدمة عن طريق حسين بأي إلى محمد بيت المال بشأن الضريبة التي أخذت من أحد الأهالي عن أشجار الزيتون[20]. وكانت السلطات تأخذ – أيضاً – ضرائب عن الحيوانات والسمن والزيوت التي تباع في الأسواق[21].وفرضت ضرائب على المباني المملوكة لأهالي مدينة طرابلس وضواحيها دون الأرياف، وأيضا ضرائب على البساتين والآبار لأهالي المنشية ، مع فرض مبلغ من المال على كل رجل، عرفت بضريبة الصائم أو ضريبة الرأس وهي تأخذ من كل الرجال الذين تعدوا مرحلة الطفولة[22].

اضطرت ضائقة يوسف باشا إلى الضغط على اليهود الذين شملهم في أوائل أيام حكمة بكثير من الرعاية، وكانوا أغنى طبقات سكان المدينة، إذ كانت تتركز تجارة البلاد في أيديهم؛ حيث كانوا يسيطرون على تجارة الجنوب، وبسبب تكدس أموالهم راحوا يفقدون حزمهم فأظهروا ما هم فيه من بذخ ورفاهية ، الأمر الذي أثار شعور الأهالي من المسلمين ضدهم، وكان المسلمون رغم كراهيتهم الشديدة لليهود، مضطرين للخضوع لهم لسيطرتهم على الشؤون التجارية، فألزمهم يوسف باشا بتوريد بعض مستلزمات الحياة أو الرفاهية إلى البلاط مثل الشحم والعطور وأدوات الزينة، واتخذ ضدهم إجراءات شديدة، مثل إصدار تعليمات باعتبار جميع العقارات والأملاك التي لا توجد لها عقود مكتوبة من أملاك الدولة؛ حيث كان معظم اليهود لا يملكون عقوداً لعقاراتهم في طرابلس.[23]

لقد شملت الضرائب والرسوم مختلف الأنشطة الاقتصادية، وتم استخدام نظام الالتزام بشكل أشمل من ذي قبل، فشمل هذا النظام الذي ابتكر في أراضي الدولة العثمانية في النشاط الزراعي بوصفه بديلاً عن نظام الإقطاع العسكري، وجميع الأنشطة الاقتصادية الأخرى لغرض توفير المداخيل المالية بطريقة مضمونة وسريعة عبر قيام بعض الأثرياء -لاسيما اليهود - بدفع مبالغ مالية للحكومة مقدماً لقاء استحصال ضرائب على أنشطة اقتصادية معينة، مثل الأسواق والحانات وأبواب المدن والجمارك والموازين، وبعض المواد المحتكرة مثل الملح والفحم فضلاً عن الضرائب الزراعية[24].وبسبب ارتفاع الأسعار الناشئ عن التلاعب بالنقد وغشه ، لم يتمكن السكان من القيام بمتطلبات الحياة المطلوبة منهم[25]، لذلك كان رد فعل السكان تجاه فرض تلك الضرائب القيام بالعديد من الانتفاضات ضد السلطة[26].

كما حاول يوسف – أيضاً – السيطرة على النشاط التجاري، باحتكار بعض الصادرات والواردات من السلع والبضائع ، مثل تجارة الحبوب وبعض الصناعات المحلية وشراء مستلزمات الجيش والبلاط[27]، ومن بين المواد التي احتكرها يوسف باشا الملح، الذي – وإن لم يكن التعامل به مباشرة- باع حق تصديره إلى الشركات الأوربية وتجار في الداخل[28]،كما احتكر الباشا – أيضاً- تصدير بودرة الصودا التي كانت تنتج محلياً؛ حيث بيع هذا الاحتكار إلى تجار فرنسيين وبريطانيين[29]، وفضلاً عن هاتين المادتين احتكرت السلطات شراء وتصدير الجلود؛ حيث كان يمنح كالتزام للتجار اليهود مقابل دفع مبالغ سنوية[30] يضاف إلى ذلك أنواع أخرى من السلع التي كان يمنح حق المتاجرة بها وفق نظام الالتزام إلى من يستطيع دفع أعلى قيمة ، فمن بين هذه السلع الصابون والدخان والفحم، واهتم – أيضاً – حكام طرابلس بتجارة أخرى غير السلع التي ذكرت، وهى تجارة الرقيق ، الذين كانوا يحصلون عليهم بأعداد كبيرة، سواء في شكل ضرائب ترسل إليهم من المناطق الجنوبية لطرابلس، أو على شكل غنائم يتحصلون عليها من عمليات الغزو على بلاد السودان الغربي، وكانت هذه السلعة الآدمية تصدر إلى مناطق مختلفة أوربية أو غير أوربية ، وقد تباع إلى بعض التجار الأجانب لمقايضة مشترياتهم من السلع الأخرى[31].

إن سيطرة الأوربيين لم تقتصر على هذا فحسب، بل شملت – أيضاً – تجارة طرابلس الخارجية بصورة عامة، وهو ما يبرز بشكل جلي في الاحتكار شبه الكامل على عمليات النقل البحري، من السفن البريطانية والبندقية والفرنسية ، ويذكر القنصل الفرنسي أن عائدات فرنسا من عمليات النقل التي تقوم بها السفن الفرنسية فاقت عائداتها من التجارة مع طرابلس[32].

إن تورط السلطات في النشاط الاقتصادي غير الإنساني لم يقتصر في ظهور المعاملات الخاصة بالباشا، ولكنه برز – أيضاً– في معاملات بعض كبار رجال الدولة [33]، فعلى سبيل المثال هناك يوسف المكنى وهو من كبار رجال الدولة الذين تاجروا بالعبيد، الذين كانوا يستجلبون من مناطق الجنوب والسودان الغربي[34]، وأيضاً شارك أفراد الأسرة الحاكمة في منافسة الأهالي في المعاملات التجارية[35].

وعلى عكس ما هو متوقع فإن احتكار التجارة من قبل يوسف باشا لم يؤد إلى عدم الانتعاش فحسب، بل أدى إلى كساد التجارة وانحطاطها الشامل في البلاد[36]، وبناء على نصيحة من القنصل الفرنسي الذي أخذ يمارس نفوذاً شديداً على يوسف باشا، قام بإعداد قانون ينظم الدخول إلى الميناء والإجراءات الجمركية[37]، والذي أسهم في إضعاف التبادل التجاري مع دول الجوار، وازداد الوضع سوءاً في هذا القطاع؛ حيث عهد الباشا بالتزام الجمارك إلى بعض الأسر التي أعادت بيعها بالباطل لليهود، ففي سنة 1830م،اشترى التزام الجمارك وزير البحرية صهر الباشا بمبلغ ستة وثلاثين ألف قرش[38].

وسيطرت السلطات على السوق بتعيين أمين إداري للسوق، للقيام بمهمة الإشراف على السوق التابع له، وحل النزاعات التي قد تنشأ بين أصحاب الحرف أو بينهم وبين الزبائن وفضلاً عن القيام بدور الوسيط بين السلطة والطائفة الحرفية التي يرأسها[39]، كانت تعقد سوق عند باب المدينة نحو الشرق تعرف بسوق الثلاثاء في الساحة المعروفة بالاسم نفسه[40] وأصبحت السلطات تتحكم في السوق من خلال التحكم في مواصفات الإنتاج لدى الحرفيين التي من بينها مثلاً، أنه يجب على كل حرفي وصانع مراعاة القواعد الأساسية المتعلقة بصنعة الحرير حتى لا يقع في الخطأ فيتعرض للجزاء، ومن بين هذه المواصفات تحديد الأطوال والألوان، ومن يخالف هذه المعايير يعاقب في المرة الأولى ويضاعف له العقاب في المرة الثانية، ويطرد من الصناعة في المرة الثالثة[41]، فمن خلال عملية مراقبة السوق التي شملت كل شيء بدءاً من إنشاء وتطوير المراكز التجارية، مروراً بالتنظيمات الخاصة بحركة السوق ووصولاً إلى عملية فرض الضرائب وجبايتها، نجحت السلطة في أن تضع حركة السوق التجارية تحت إشرافها ورقابتها، غير أن هذا الأمر كان له انعكاساته المهمة على تجار المدينة ، فممارسات السلطة هذه– فضلاً عما أفضت إليه من تحكم في بعض أدوات التجار والاطلاع على نشاطهم وأوضاعهم– مكنتها من السيطرة عليهم بما كان يقع في إطارها من انتزاع لأموالهم عن طريق الضرائب، بذلك أسهمت بصورة مباشرة في منع عملية التراكم المالي لديهم، الأمر الذي ساعد على إحجام التجار عن التوسع بنشاطهم التجاري وعرقلة عملية تطورهم[42].

من جهة أخرى خولت السلطات بعض الموظفين سلطات استبدادية في الدواخل، حيث كانت المزارع التي لا يتمكن أصحابها من تسديد الضرائب تحال للبيع بالمزاد العلني؛ حيث يبتاعها القادر على دفع ثمن أكبر لها، لذا كان الفلاح غالبا ما يجد نفسه مضطراً إلى هجر أرضه والارتحال بعيداً[43]، ومما زاد من تسلط الموظفين من قبل الحكومة، أنهم كانوا يجبرون الأهالي على إضافتهم ومن معهم، بتقديم رسوم إضافية زيادة على الرسوم الأساسية ، لذلك تذمر السكان ، فمثلاً كان أهالي فزان يتذمرون من سماع قرع الطبول، والذي معناه أن على كل أسرة أن تعد طعاماً لجيش السلطان المكلف بجمع الضرائب[44]، فضلاً عن ذلك كان موظفو الدولة يقومون بجمع الضرائب لحسابهم الخاص، على أن يتعهدوا بدفع مبالغ سنوية إلى السلطان متفق عليها مسبقاً، فعلى سبيل المثال كان موظف الضرائب الخاص بفزان حسين بك يدفع للسلطان سنوياً ثلاثين ألف قرش، أي أن الموظف المكلف بجمع الضرائب يأخذ على عاتقه أخذ جمعها التزاماً، فيقوم باعتصار السكان اعتصاراً من أجل أن يوفر لنفسه فائضاً من العملية الجبائية، في الوقت الذي كان ينال فيه راتب عن جباية للضرائب بكونه موظفاً لدى الدولة[45].

وقد كان للتجارة أهمية كبيرة في طرابلس في تلك الفترة ،لاسيما مع دول أفريقيا الوسطى ذلك قبل عام 1830م، فيقول قنصل السويد بطرابلس جرابرج دي همسو في مقال نشر له " كانت مرزق مركز تجميع لمنتجات دواخل أفريقيا ومنتجات طرابلس وبنغازي ومنتجات أوربية"[46] ولمحاولة يوسف باشا الخروج من الأزمة المالية التي كان يعيشها، حاول السيطرة المباشرة على كل من غدامس وفزان وضمهما إلى طرابلس بهدف الاستفادة من عوائد تجارة القوافل التي كانت تستأثر بها الأسر الحاكمة في هاتين المنطقتين، بإرسال حملة عسكرية بقيادة ابنه علي، واستطاع بالفعل السيطرة على المنطقتين وعين عليهما حاكماً من قبله، ولكن حالة عدم الاستقرار وانتشار الفوضى أدت إلى شل الحركة التجارية بين طرابلس وأقاليم السودان الأوسط والشرقي والغربي وأصبح تجار القوافل العائدون من هذه الأقاليم يتوجهون بقوافلهم إلى أسواق الدول المجاورة في مصر وتونس والجزائر؛ تجنباً لغارات القبائل المتمردة ضد السلطات، وتوقف التبادل التجاري بين الطرفين، فحرمت بذلك طرابلس من أهم مواردها الاقتصادية[47]، كما حرمت طرابلس من مورد اقتصادي آخر، وهو مرور قوافل الحجيج إلى الأراضي المقدسة ذهاباً وإياباً، وما كان يرافق ذلك من تبادل تجاري واسع وطلب على البضائع الضرورية اللازمة لأغراض السفر التي كان التجار يحضرونها لهذا الهدف، وذلك بإقلاع هؤلاء الحجيج عن السفر بالبر وتحولهم إلى السفر بحراً ربما تجنباً للمشاق أو المخاطر التي كانت ترافق السفر براً[48]، وقد كان وصول هذه القوافل إلى

طرابلس من المشاهد المهمة السنوية ، كما كانت إقامتها عدة أيام فرصة لنشاط اقتصادي كبير فيحدث تبادل تجارى من المنتجات المحلية بما تحمله هذه القوافل من البن والعقاقير والتوابل وغيرها من منتجات الشرق والغرب(49).

ومن الممارسات التي ألحقت ضرراً كبيراً بالتجارة في إيالة طرابلس، لجوء السلطات الحاكمة أثناء التبادل التجاري مع التجار الأجانب إلى إصدار، سندات مالية (التذاكر) يسجل فيها اسم التاجر ونوع البضاعة وقيمتها ويتوجه بها التاجر إلى أحد حكام الأقاليم في الايالة لتسديد قيمة السند نقداً أو بضائع عينية محلية كالزيوت والسمن والصوف والجلود أو مستوردة كالمعادن والجلود والرقيق والمصنوعات، لعدم توفر السيولة المالية لدى السلطات(50)، وكان لمثل هذا النظام فعاليته عندما كانت الحياة الاقتصادية في البلاد في وضع مرض، ولم يكن حكام المدن يماطلون في دفع القيمة النقدية أو تغطيتها بالمحاصيل الزراعية أو بالمصنوعات اليدوية، ولكن عندما لم تعد التذاكر تغطى في مواعيدها، وكان التأخير الطويل في تغطية الديون، يضطر التجار إلى التوجه إلى قناصلهم بطلب مساعدتهم لاستحصال حقوقهم من مدينيهم، لذا كان يوسف باشا كثيراً ما يضطر لتوقيع اتفاقيات حول تسوية مثل هذه الديون، ومؤداها أن الباشا كثيراً ما كان يلزم نفسه بدفع فوائد الديون نظير التأخير عن دفعها في مواعيد استحقاقها(51)، كما نتج عن ذلك إلحاق ضرر بالغ بتجار طرابلس الذين أصبحوا مابين احتكارات الباشا وديون الأوربيين من حملة سندات الدين العام كالواقعين بين المطرقة والسندان ، لذا يعد هذا الأمر المنفذ الذي تمكن من خلاله أصحاب رؤوس الأموال الأجانب تسديد الضربة الأخيرة والقاصمة إلى رأس المال الوطني المنهك بفعل احتكارات الباشا الاقتصادية(52).

وفي ظل هذه الظروف أجبر الأهالي على العمل الجماعي، حيث وجد الفلاحون أنفسهم عاجزين عن القيام بكل هذه المهام وتأدية الرسوم والضرائب، إذا واجهوها بشكل منفرد ، وكان لابد من مواجهتها بصورة جماعية(53)، فيقول شارل عيساوى، الذي كتب عن التاريخ الاقتصادي،"أن الفلاح كان أكثر المخلوقات دفعاً للضريبة في زمانه"(54)، ومما زاد الأمر سوءاً أن الباشا باع امتيازات المناطق الزراعية للتجار الأوروبيين مما جعل الفلاح في طرابلس عرضة لإرضاء السماسرة الأجانب من إيطاليين وفرنسيين وبريطانيين(55).

وشهدت طرابلس عدة مجاعات بسبب المواسم التي ندرت فيها الأمطار، وترتب على ذلك اختفاء الأقوات من الأسواق، فأصبحت العديد من الأسر غير قادرة على سد احتياجاتها في وقت لم تقدم السلطات على مد أيادي المساعدة لإنقاذ هؤلاء، أو تخفيض الضرائب، مما شكل ضغطاً على سكان طرابلس(56)، حيث

كانت الزراعة المصدر الرئيسي، لكن هذا النشاط كان يعانى من عدة مشاكل أهمها قلة مساحة الأرض الخصبة ثم قلة الأمطار وارتفاع درجة الحرارة في فصل الصيف، مع عدم وجود أنهار في المنطقة[57]، ففي عام 1784م حلت بالبلاد مجاعات بسبب رداءة موسم القمح والشعير لندرة الأمطار، ففر الفلاحون ، وتسببت المجاعات في مآسي للناس فهاجر سكان الأرياف إلى مدينة طرابلس، فأقام لهم أهالي المدينة ملجأ، ولقد مات منهم أعداد كبيرة [58]كل هذه المشاكل والصعوبات دفعت بكثير من الفلاحين إلى تفضيل تربية المواشي على الاستقرار في الأرض لخدمتها أو اللجوء إلى الزراعة المؤقتة والرعي المتنقل ،لاسيما في فترات عدم الاستقرار وانعدام الأمن[59].

أما الصناعة فكانت متواضعة لا تتعدى الصناعات المحلية اليدوية المخصصة لتلبية متطلبات الأسواق المحلية في المدن والأرياف من المصنوعات اليدوية مثل: صناعة الأغطية الصوفية والأدوات الجلدية والحدادة وصنع الأسلحة وغيرها، لكن هذه الصناعات عانت عدة مشاكل شكلت لها معوقات إنتاجية أسهمت في تدنيها كماً ونوعاً ، أهمها الضرائب الثقيلة التي فرضت على العاملين، ثم منافسة الصناعات الأوروبية لها، بسبب فتح الاستيراد الخارجي، كل ذلك أدى إلى عجز السلطات عن تطوير صناعة حقيقية حتى في مجال المنسوجات والمواد الغذائية، وبناء السفن رغم توفر المواد الأولية، والأيادي العاملة ذات الخبرة في هذا المجال[60]؛ حيث كانت المواد الأساسية تصدر دون تصنيعها من طرابلس عن طريق البحر إلى أوربا، مثل الأصواف والجلود والزيوت والقمح والشعير والشمع والعسل والتمور والزعفران والإسفنج والملح[61].

إن التدهور قد أصاب مختلف القطاعات الاقتصادية، بالرغم من تنوع الدخول التي يتحصل عليها حكام طرابلس، فقد حصروا مصروفاتهم في وجهين أساسيين من أوجه الإنفاق، تمثل الأول في تغطية مصروفات الأسرة الحاكمة ومتطلبات القصر، في حين تمثل الوجه الثاني في مصروفات الجيش والأسطول والجهاز الإداري، فلم يهتموا بالثروة الحيوانية ولا بتطوير أساليب الزراعة ولا بتشجيع الصناعات المحلية، والتي كان من الممكن أن تسهم في الانتعاش الاقتصادي للبلاد.

هكذا كانت الأوضاع الاقتصادية المتردية في طرابلس في هذه الفترة محركاً للأوضاع الأخرى، فقد كان المصدر الوحيد لدخل الولاة هو الضرائب، التي شكلت عبئاً كبيراً على الأهالي، من خلال ما كان يفرضه الولاة من ضرائب، وممارسات المكلفين بجمعها، الأمر الذي أدى إلى استنزاف قدرات الأهالي الاقتصادية، فأصبح غالبية السكان في حالة من الفقر والبؤس، لم تتح لهم الفرصة لتطوير أنفسهم في

مختلف الجوانب الاجتماعية والثقافية، وما التمردات والانتفاضات التي قام بها هؤلاء بقيادة الزعماء المحليين، إلا ردود أفعال على سياسات ولاة طرابلس الضريبية الغاشمة .

الهوامش

1. على عبد اللطيف أحميدة،المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، د.ت،ص49.
2. أحمد صدقي الدجاني، ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي، المطبعة الفنية الحديثة، د.ب، 1971، ص24 .
3. خليفة محمد التليسى، حكاية مدينة طرابلس لدى الرحالة العرب والأجانب، الدار العربية للكتاب، مالطا، 1974م ص140.
4. ياسين شهاب الموصلي، الحياة الاقتصادية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي 1835-1911م، مركز الجهاد طرابلس، 2006، ص32.
5. الهادي مصطفي بولقمة دراسات ليبية، ط3، مكتبة فورينا ، بنغازي ، 1975 ، ،ص249.
6. محمد أمحمد الطوير" زعماء الانتفاضة التي وراء الإطاحة بحكم الأسرة القرمانلية سنة 1835م" مجلة الوثائق والمخطوطات،العدد الثاني،السنة الثانية، مركز جهاد الليبيين لدراسات التاريخية، طرابلس، ص170.
7. رودلفو ميكاكى، طرابلس الغرب تحت حكم الأسرة القرمانلية، ت طه فوزي، منشورات معهد البحوث الدراسات العربية، القاهرة، 1961م، ص206.

(*) الكراغلة: هذه الفئة تنحدر من امتزاج جنود الانكشارية الوافدين من مناطق مختلفة من الإمبراطورية العثمانية ومن نساء محليات عربيات أو الجوارى المسيحيات الأصل، وهنالك من يرى أنهم جنود محليون مهمتهم مساندة الدولة في جمع الضرائب وفض المنازعات القبلية مقابل الإعفاء من الضرائب، للمزيد عن هذا الموضوع انظر، عقيل محمد البر بار، دراسات في تاريخ ليبيا الحديث، منشورات ELGA، مالطا، 1996 ص65-69؛ إسماعيل كمالي ، سكان طرابلس الغرب، ترجمة حسن الهادي، منشورات مركز الجهاد، طرابلس ، 1997 ، ص60.

8. كامل على الويبه، الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب 1842م- 1911م ، منشورات مركز الجهاد، طرابلس 2005م ص27-28 .
9. الهادي مصطفي بولقمة، المصدر السابق، ص 250 .
10. أتورى روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م ، ت خليفة محمد التليسى ، ط2، الدار العربية للكتاب، بيروت ،1991م ، ص 402 - 403؛ شارل فير و، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الايطالي، ت محمد عبد الكريم الوافي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط1998،4م ص 419.
11. جون رايت، تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور، ت عبد الحفيظ الميار وأحمد اليازورى، مكتبة الفرجانى، طرابلس 1972م، ص99 .

12. روسي، المصدر السابق، ص403-404.

13. ن.أ.بروشين، تاريخ ليبيا في العصر الحديث، ت عماد حاتم ،ج1، منشورات مركز الجهاد، طرابلس 2005م ص 239.

14. روسي، المصدر السابق، ص404.

15. كوستانزيو برينا، طرابلس، من 1510 إلى 1850، ت خليفة التليسى، ط1، دار الفرجانى، طرابلس، 1969، ص319

16. أحمد النائب الأنصارى، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب ، ط 2 ، الناشرون دارف المحدودة، لندن، 1984 م، ص332 .

17. على سلطان، تاريخ العرب الحديث، منشورات مكتبة طرابلس العلمية العالمية،طرابلس ، ب.ت، ص436

18. شارل فيرو، المصدر السابق، 339.

19. جون رايت، المصدر السابق ،ص100.

20. وثيقة رقم (57)، ملف حسن الفقيه، شعبة الوثائق، مركز الجهاد، طرابلس.

21. وثيقة رقم (939)، شعبة الوثائق، دار أحمد الأنصارى ، طرابلس .

22. محمد أمحمد الطوير، زعماء الانتفاضة، المصدر السابق ،ص172 .

23. عمر على بن إسماعيل، انهيار الأسرة القرمانلية في ليبيا 1795 -1835م ، مكتبة الفرجانى، طرابلس، 1966م، ص206-207 .

24. حسن الفقيه حسن، اليوميات الليبية ، الجزء الأول 1551م – 1832م، منشورات مركز الجهاد ، طرابلس، 1984م ، ص404-406.

25. محمد رجب الزايدى، ليبيا في العهد القرمانلى، دار الكتاب الليبي، بنغازي، 1974،ص133-140

26. ياسين شهاب الموصلي، المصدر السابق، ص33.

27. ميكاكى، المصدر السابق، ص202-203.

28. الفقيه حسن، المصدر السابق، ص509.

29. شارل فيرو، المصدر السابق، ص335.

30. عمر على بن إسماعيل، المصدر السابق ،ص231 ، انظر كذلك الفقيه حسن ، اليوميات ، ص504.

31. شارل فيرو، المصدر السابق، ص333؛ Panzac D.," Le Commerce Maritime de Tripoli de Barbarie" pp. 53- 54

32. الفقيه حسن، المصدر السابق، ص377 .

33. سجل المحاكم الشرعية (1772-1727)، دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس، ص358.

34. الهادي بولقمة، المصدر السابق ، ص116.

35. بروشين، المصدر السابق ص237.

36. روسي، المصدر السابق، ص404.

37. المصدر نفسه ، ص416.

38. Saleha Elali, in Eencyclopedie de Islam Ieiden, Nouvelle Editition, Paris Voi, pp 649-651

39. روسي ، المصدر السابق، ص414.

40. .Artied Ed Arigiani , Nella Tripoli Barbesca , Triplitania Nvm4., p16

41. إنعام محمد سالم شرف الدين، مدخل إلى تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي 1711-1835، منشورات مركز الجهاد، طرابلس ، 1998 ، ص34 .

42. شارل فيرو، المصدر السابق ، ص602 -603 .

43. جون فرانسيس ليون ، من طرابلس إلى فزان 1818م ت مصطفي جودة ، الدار العربية للكتاب، ليبيا – تونس ، 1976م ، ص190 .

44. شارل فيرو، المصدر السابق، ص413-414 .

45. روسي، المصدر السابق ،ص413-414 .

46. سعيد عبد الرحمن الحنديري،((تطور تجارة القوافل في ولاية طرابلس 1835 -1911 م)) أعمال ندوة المجتمع الليبي 1835 -1911م، تحرير محمد الطاهر الجراري، منشورات مركز الجهاد ، طرابلس ، 2000 ص693-695

47. روسي، المصدر السابق ،ص414.

48. خليفة محمد التليسى، المصدر السابق ، ص137-138.

49. عمر على بن إسماعيل، المصدر السابق ، ص231 .

50. بروشين، المصدر السابق، ص239 .

51. إنعام محمد سالم شرف الدين، المصدر السابق ، ص347 .

52. عمر على بن إسماعيل، المصدر السابق ، ص233 .

53. تيسير بن موسى، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، الدار العربية

للكتاب،طرابلس،1985م، ص55.

54. Charles Issawi ,The Economic History of the Middle East 1800-1914 Chicago the University of Chicago prss,P207 .

55. عمر بن إسماعيل، المصدر السابق، ص200.

56. شارل فيرو، المصدر السابق، 465 .

57. الصالحين جبريل الخفيفي، النظام الضريبي في ولاية طرابلس الغرب 1835-1912م ، مركز الجهاد، طرابلس، 2000م، ص24؛ فرانشيسكو كورو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، دار الفرجانى، طرابلس د.ت، ص63- 97.

58. ريتشارد توللى، عشر سنوات في بلاط طرابلس، ت عمر الديراوى، مكتبة الفرجانى، طرابلس،1989 م ص30.

59. الأوراق البرلمانية البريطانية، تقرير1900،327م، شعبة الوثاق والمخطوطات، مركز الجهاد، طرابلس.

60. الأوراق البرلمانية البريطانية، تقرير رقم 1900،327م، شعبة الوثاق والمخطوطات، مركز الجهاد، طرابلس.

61. روسي، المصدر السابق، ص415.